الجباية البيئية كآلية لمعالجة التلوث البيئي والحد منه

– دراسة تجربتي سويسرا واليابان بالإشارة إلى حالة الجزائر–

Environmental taxation as a holistic approach to addressing and mitigating environmental pollution - a study of the experiences of Switzerland and Japan with reference to the case of Algeria

بومعد سمية[1]*، بن حليمة دلال[2]

[1]جامعة لونيسي علي- البليدة2 (الجزائر)، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، Ees.boumad@univ-blida2.dz

[2]العنوان الكامل لمؤسسة الانتماء (البلد)، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، eed.benhalima@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام:12-03-2023 تاريخ القبول: 16-01-2024 تاريخ النشر: 31/12/2024

ملخص:

تهدف دراستنا إلى إبراز دور الجباية البيئية في الحد من التلوث البيئي من خلال ضبط سلوك المؤسسات الاقتصادية نحو سلوك رشيد لحماية البيئة، فهي تمثل مجموعة الضرائب و الرسوم المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا في البيئة، حيث توصلنا في الأخير إلى أن الجباية البيئية تعتبر كآلية فعالة للحد من التلوث البيئي والمحافظة على البيئة، حيث قامت الجزائر بانتهاج هذه الآلية للحد من التلوث البيئي في إطار تبني المبدأ العالمي "الملوث الدافع"، كما قامت كل من سويسرا و اليابان بإتباع هذه السياسة للحد من التلوث البيئي و الحفاظ على البيئة .

كلمات مفتاحية: التلوث البيئي، جباية بيئية، سويسرا، اليابان، الجزائر.

تصنيفات JEL: E62، H23.

Abstract:

Our study aims to highlight the role of environmental taxation in reducing environmental pollution by regulating the behavior of economic institutions towards environmentally sound practices. Environmental taxation encompasses a set of taxes and fees imposed on polluters who cause harm to the environment. In conclusion, we found that environmental taxation is an effective mechanism for reducing environmental pollution and preserving the environment. Algeria has adopted this mechanism to reduce environmental pollution in the context of adopting the global "polluter pays" principle. Switzerland and Japan have also followed this policy to reduce environmental pollution and preserve the environment.

Keywords: E62 ،H23.

JEL Classification Codes: environmental pollution, environmental taxation, switzerland, japan, Algeria.

*المؤلف المرسل.

1.مقدمة:

تسعى كل الدول إلى تبني سياسات مختلفة من أجل معالجة التلوث البيئي والحد منه، وهذا نظرا لآثارها السلبية والأضرار الخطيرة الناتجة عنه والتي تمس مختلف القطاعات سواء على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي أو حتى الصحي، والتي من بينها التأثير الضار على صحة الإنسان، ولكون التلوث البيئي ظاهرة عالمية خطيرة ناتجة عن التقدم الصناعي والاقتصادي، أصبح من الضروري تبني سياسات مختلفة للحد منه أو معالجته بشكل مستعجل.

وفي إطار هذه السياسات المعتمدة، نجد السياسة الجبائية التي تعتبر من بين السياسات الفعالة التي تهدف إلى الحد من التلوث البيئي بشكل سريع ومستعجل أيضا، حيث تقوم هذه السياسة على أساس فرض ضرائب ورسوم لكل من تسبب بالتلوث وكذلك لكل ضرر ناتج عن هذا التلوث، حيث تعتمد على مبادئ في ذلك، ومن بين أهم هذه المبادئ نجد مبدأ الملوث الدافع، والذي يعني أن من يتسبب بالتلوث يدفع، لقاء ما قام منبه من ضرر للبيئة،سواء كان الدفع على فعلها لمسبب في التلوث أو لقاء الضرر الذي نتج عن فعله، وفي هذا السياق نجد الجزائر والتي كغيرها من البلدان (كسويسرا واليابان) تسعى لمعاجلة التلوث البيئي، عن طريق فرض الضرائب والرسوم على المتسببين بهذا التلوث، وعن الأضرار الناتجة عنه، في إطار حماية البيئة وللحد عن مستويات التلوث في حد معين، حيث اهتمت بهذا الأمر وأصدرت قانون " الجباية البيئية" في سنة 2003 وهو القانون رقم 03-10 الذي يهدف إلى حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،حيث اعتمدت في هذا القانون على معايير ومبادئ عالمية.

من خلال ما تم سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما دورالجباية البيئية في معالجة التلوث البيئي والحد منه؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية سننطلق من الفرضيات التالية:

- يتم معالجة التلوث البيئي عن طريق فرض بعض الضرائب والرسوم على المتسببين بالتلوث، لحثهم على حماية البيئة وممارسة أنشطة أقل خطورة على البيئة.
- تساهم الجباية البيئية في معالجة التلوث البيئي عن طريق التأثير على توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية وللمتعاملين الاقتصاديين.
- تفرض أغلب الدول ضرائب ورسوم على كل المتسببين بالتلوث، منتهجة في ذلك المبدأ العالمي " الملوث الدافع".

أهداف البحث: في حين سوف تهدف هذه الورقة البحثية لمجموعة من الأهداف تتمحور في:

- ✓ التعرف على البيئة وظاهرة التلوث البيئي، وكذا التعريف بخطورة هذه الظاهرة، وما تسببه من أضرار وخيمة.
- ✓ إبراز الدور الكبير الذي تلعبه الجباية البيئية في ضبط وتوجيه سلوك المؤسسات الاقتصادية نحو سلوك رشيد لحماية البيئة والتقليل من السلوك الضار.

- ✓ تقوم الجباية البيئية على توجيه المستهلكين للثقافة البيئية، وأهمية البيئة النظيفة.
- ✓ إظهار أهمية الجباية البيئية من خلال كونها أهم أداة اقتصادية تعتمد عليها الدول، بخلاف الأدوات الغير الاقتصادية الأخرى.
- ✓ التطرق إلى أهم الضرائب والرسوم البيئية في القانون الجبائي الجزائري.
- ✓ التطرق والتعرف على تجربتي سويسرا واليابان، حيث تم اختيار سويسرا باعتبارها بلد ذو بيئة نظيفة رغم كل النشاطات الملوثة الممارسة في هذا البلد، واختيار اليابان باعتباره بلد يعاني كثيرا من أضرار التلوث البيئي المختلفة.

منهجية البحث: وللإجابة على الإشكالية التي سبق طرحها والأسئلة الفرعية ولتحقيق الأهداف المنشودة من الورقة البحثية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على متغيرات الدراسة بشكل أعمق، وكذا عرض وتحليل أهم الضرائب والرسوم البيئية في كل من الجزائر، سويسرا واليابان.

2.ماهية البيئة والتلوث البيئي

1.2 تعريف البيئة، وعرض أهم مشكلات البيئة:

1.1.2 تعريف البيئة:

يعد مصطلح البيئة مصطلحا شاملا لكل ما يحيط بالإنسان في حياته، فيشمل المنازل التي يعيش فيها والأماكن التي يعمل فيها، والهواء والماء الذي يشربه، والأرض التي يعيش عليها (البياتي، 2019، صفحة 44)،

كما تعرف البيئة بأنها "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، يتأثر به، ويؤثر فيه، بكل ما يشمله هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات، سواء كانت طبيعية كالصخور وما تضمه من معادن، ومصادر طاقة، وتربة، وموارد مياه، وعناصر مناخية من حرارة، وضغط، ورياح، وأمطار، ونباتات طبيعية، وحيوانات بحرية وبرية، أو معطيات بشرية، أسهم الإنسان في وجودها من عمران، وطرق، نقل، ومواصلات، ومزارع، ومصانع، وسدود.....الخ" (الدلجاوي، 2018،صفحة 87)

من خلال ما سبق يمكن القول إن البيئة هي ذاك المحيط الذي يعيش فيه كل من الإنسان والكائنات الحية، التي تتأثر به وتؤثر به، وما يشمل كل هذا المحيط من عوامل تساعد على العيش والحياة كالهواء والماء وغيرها

2.1.2 عرض لأهم مشكلات البيئة:

إن مشكلات البيئة متعددة ومختلفة، ولكن يمكن حصرها حسب أهميتها وخطورتها إلى المشكلات التالية:(نويران، 2017، صفحة 131)

- **مشكلة الانفجار السكاني:** وتعني هذه المشكلة النمو الهائل لعدد السكان على هذه الأرض مقابل محدودية الموارد الطبيعية، فهناك بلاد عجزت عن توفير الغذاء والدواء والتعليم وفرص العمل لكل مواطنيها.

- **مشكلة التلوث البيئي:** تعتبر قضية التلوث من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات البشرية حاليا فقد أخذت أبعادا خطيرة جدا تهدد حياة الإنسان والحيوان. وتعتبر ظاهرة عالمية خطيرة جدا، والتي لا بد من معالجتها والحد منها،

وفي ورقتنا البحثية هذه سيتم التركيز على هذه المشكلة بحد ذاتها وبمعالجتها والحد منها.

- **استنزاف موارد البيئة:** لقد أدى زيادة أعداد السكان بمعدل كبير إلى استنفاد واستنزاف الموارد الطبيعية في البيئة المحيطة بالإنسان وخاصة الموارد غير المتجددة.
- **مشكلة الضجيج:** تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك ملايين من البشر يعانون من أعراض صحية خطيرة سببها الرئيسي هو الضجيج وخاصة في الدول الصناعية.

ويمكن الإشارة في النهاية إلى انه من الواضح أن مشكلات البيئة بشكل عام لها ارتباط وثيق بطبيعة النشاط الاقتصادي، فهي تؤثر وتتأثر به.

2.2 التلوث البيئي، وأشكاله:

1.2.2 تعريف التلوث البيئي:

عرف المشرع الجزائري التلوث البيئي على أنه: " كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب في كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية". (بلعزوق و عمارة، 2022، صفحة 181)

كما يعرف بأنه "كل ما يؤدي نتيجة التكنولوجيا المستخدمة، إلى إضافة مادة غريبة إلى الهواء أو الماء أو الغلاف الأرضي، تؤدي إلى التأثير على نوعية الموارد وعدم ملامتها وفقدانها خواصها أو يؤثر على استقرار واستخدام تلك الموارد". (بوحبيلة، 2022، صفحة 366)

من خلال ما سبق يمكن القول إن التلوث البيئي هو التغير في خواص البيئة من خلال إضافة مكونات جديدة لها مما يؤثر سلبا وبضرر على مختلف الكائنات الحية، وينتج هذا الضرر من خلال عمل مرتبط بشكل مباشر بالإنسان

2.2.2 أشكال التلوث البيئي:

تتعدد أشكال التلوث البيئي تبعا للمجال البيئي الذي يحدث فيه التلوث والى المصادر التي ينجم عنها، ويأخذ التلوث أشكالا متعددة وهي:(نويران، 2017، الصفحات 132-133)

- **تلوث الهواء:** وهو أكثر أنواع التلوث انتشارا، نظرا لسهولة انتقاله من بلد لآخر، مثل زيادة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو، ويؤثر هذا النوع من التلوث على جميع أشكال الحياة على الأرض.

- **تلوث الماء:** ويعني هذا التلوث حدوث خلل في نوعية المياه بحيث تصبح غير صالحة للاستخدام أو عيش الكائنات الحية فيها.
- **تلوث الأرض:** وهو التلوث الذي يصيب التربة على سطح الأرض من خلال استنزاف الموارد الطبيعية فيها، واستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية بشكل كثيف وغير مدروس، ودفن النفايات الضارة في باطن الأرض.
- **التلوث الصوتي أو الضجيج:** وهو التلوث الذي يؤدي للتأثير على الإنسان بشكل أصوات حادة وغير مرغوب فيها، ما يؤدي لإصابة الإنسان بأمراض القلب، وتوتر الجهاز العصبي.

3.الإطار النظري الجباية البيئية

1.3تعريف الجباية البيئية وخصائصها:

1.1.3 تعريف الجباية البيئية:

أولا يجب الإشارة إلى أن هناك العديد من المصطلحات: الجباية الإيكولوجية، الضرائب البيئية، الرسوم البيئية، الضرائب الخضراء، الجباية الخضراء... الخ، والتي تستخدم لنفس المعنى" الجباية البيئية "، ويعني إدخال الأدوات الجبائية في المجال البيئي للحد من التلوث البيئي ومعالجة آثاره السلبية، وتشجيع الملوثين على تبني سياسة جديدة لبيئة أنظف.

" هي تلك الضرائب والرسوم المفروضة من طرف المشرع الجبائي بهدف التعويض على الضرر الذي يسببه الملوث."(حراق، 2014، صفحة 96)

كما يمكن تعريفها أيضا: " مجموعة الضرائب المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة والناجمة عن منتجاتهم الملوثة، واستخدامهم لتقنيات مضرة بالبيئة" (مطبوش، 2019، صفحة 217)

مما سبق يمكن استخلاص تعريف أدق وشامل: الجباية البيئية هي مجموعة الضرائب والرسوم التي يتم فرضها على الملوثين من طرف المشرع الجبائي، من أجل معالجة ومحاربة التلوث البيئي ومن أجل بيئة أنظف

2.1.3 خصائص الجباية البيئية:

تظهر فعالية الجباية البيئية من خلال خصائصها التي تجعل منها أهم الأدوات التي تسعى لحماية البيئة، تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:(لمليكشي، 2021، صفحة 415)

- **تخصيص الرسوم البيئية والخروج على مبدأ عمومية الميزانية:** فخلافا للأصل العام الذي يقضي بعمومية ميزانية الدولة حيث أن الاقتطاعات محصلة لصالح الخزينة العامة للدولة، فإن الجباية البيئية تخصص إيراداتها للاستعمال في أغراض بيئية، حيث تعتبر اقتطاعات نقدية تفرض على الأشخاص المسببين في التلوث، لقاء ما قاموا به من نشاطات ملوثة للبيئة، وتخصص إيراداتها لفائدة الصناديق

المتعلقة بحماية البيئة، وهذا استثناء لقاعدة التخصيص في المالية العامة للدولة، التي تقضي بأنه لا يجوز أن يخصص إيراد معين لنفقة معينة.

- **الجباية البيئية جباية متدخلة:** حيث تستدعي حماية البيئة تدخل المشرع عن طريق فرض بعض الجبايات ردعا أو تحفيزا لتوجيه النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي على نحو يضمن حماية مستدامة للبيئة، بزيادة عبء الضريبة أو إنقاصه ومن خلال توجيه الأفراد إلى نشاط معين دون الآخر، كما تعمل على منع تخزين النفايات خاصة باستعمال الأسلوب التصاعدي، ترفع بحسبه الضريبة كلما زاد حجم المخزونة.

2.3 أهداف ومبادئ الجباية البيئية:

1.2.3 أهداف الجباية البيئية:

الجباية البيئية تسعى لتحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في: (عماري، 2018، الصفحات 248-249)

- تدعيم الوعي الاجتماعي ومشاركة مختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

- الوقاية من كل أشكال التلوث البيئي، والأضرار الناجمة عنه، وذلك بالحفاظ على مكونات البيئة والعمل على إصلاح الأوساط المتضررة.

- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية.

-زيادة الإرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية النفقات البيئية سواء بالرفع من مستواها على الملوث أو بتخفيضها لتشجيع الاستبدال والتجديد والابتكار بما يؤدي إلى خلق تنافسية بين الأعوان الاقتصاديين.

- المساهمة في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة.

- الحد من الأنشطة الخطيرة والتي تسبب ضرر للبيئة.

2.2.3 مبادئ الجباية البيئية:

اتجهت أغلب الدول إلى تطبيق سياستها الجبائية من أجل الحد من التلوث البيئي ومكافحته، على الاعتماد على هذه المبادئ، وأهم مبدأ يتم الاعتماد عليه هو مبدأ الملوث الدافع، حيث تعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أول من ساهمت في إرساء هذا المبدأ، وحثت الدول على إتباع هذا المبدأ الاقتصادي والذي يهدف بدوره الأول إلى حماية البيئة من الملوثين ومن التلوث البيئي وآثاره السلبية.

أما بخصوص المبادئ، سيتم ذكرها في الشكل التالي:(قاسم، 2021، صفحة 99)

- **مبدأ العبء الجماعي:** تتحمل السلطة العامة تكاليف للحد من الأضرار البيئية بشكل مباشر بدلا من المتسببين بالتلوث في حالة عدم إمكانية تحديد المتسبب المتلوث أو في الحالات الطارئة التي يتوجب معالجتها من طرف الدولة.
- **مبدأ الوقاية أو الحيطة:** ويقصد بهذا المبدأ أن الإجراءات البيئية الحكومية يجب أن توجه لحماية المرتكزات البيئية وإعطائها الأولوية من أجل حماية الوقود البشري.
- **مبدأ المشاركة والتعاضد:** تعد المسؤولية جماعية ومشتركة للفعاليات الاقتصادية المعنية بتخريب البيئة وله تأثير ضار عليها من خلال المشاركة في تخطيط وتنفيذ الإجراءات اللازمة لحمية البيئة للوصول إلى علاقات متوازنة بين الحرية الفردية والحاجات الجماعية.
- **مبدأ الملوث الدافع:** أساس فرض الضريبة البيئية هو هذا المبدأ والذي يعتبر عالمي، حيث أوصت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1972، ويقضي هذا المبدأ إلى أن الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة، فصعر الضريبة يساوي تكلفة تفادي الضرر أو تكلفة إزالة الضرر وقد أقره الاتحاد الأوروبي كمبدأ أساسي لسياسته البيئية.

4.عرض لأهم الضرائب والرسوم البيئية وفق القانون الجبائي الجزائري (حالة الجزائر)

المشرع الجبائي الجزائري كغيره قام بإتباع السياسة الجبائية كآلية لمعالجة التلوث البيئي والحد منه، حيث قام بفرض مجموعة من الرسوم والضرائب، حيث تفرض هذه الضرائب على كل الأضرار الناتجة عن تلك الأفعال المسببة بضرر للبيئة، منها ما هو عبارة عن ضرائب ردعية وأخرى تحفيزية.

1.4 الضرائب والرسوم الردعية:

وهي تلك الرسوم والضرائب التي يتم فرضها لردع التلوث البيئي بشكل مباشر وصارم

- **الرسم على الأنشطة الملوثة للبيئة والخطيرة:** يُطبق هذا الرسم على النشاطات المرفقة قائمتها بالمرسوم تنفيذي رقم 09-336 المؤرخ 20 أكتوبر 2009 الذي حدد النشاطات الخاضعة للرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة والمعامل المضاعف عليها، يصنف النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة إلى صنفين:(المديرية العامة للضرائب، 2020)

أ-النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق قبل الشروع في الخدمة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا؛

ب-النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

ويحدد المبلغ الوحدوي للرسم حسب أحكام ال مادة61 من قانون المالية لسنة 2018، كما يأتي:

الجدول رقم (01): الرسم على الأنشطة الملوثة للبيئة والخطيرة

النشاطات الخاضعة ل:	المبلغ	
	أكثر من عاملين	أقل من عاملين
التصريح	13.500دج	3.000دج
ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	30.000دج	4.000دج
ترخيص الوالي المختص إقليميا	135.000دج	25.000دج
ترخيص الوزير المكلف بالبيئة	180.000دج	34.00دج

المصدر: موقع المديرية العامة للضرائب، 2020، الجباية البيئية، https://www.mfdgi.gov.dz/ar/

الجدول أعلاه يوضح قيمة المبلغ الوحدوي للرسم على حسب التصريح،

وبعد تحديد قيمة المبلغ يتم ضربه في المعامل المضاعف بين 1 - 10، وسيتم توضيح المعامل المضاعف في الجدول التالي (الجدول 02):

الجدول (02): الرسوم على الأنشطة الملوثة والخطيرة للبيئة

المعايير		المعامل المضاعف
الطبيعة والأهمية	التصريح	1
	رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي	2
	رخصة الوالي	3
	رخصة الوزير	4
نوع النفايات	الخطرة على البيئة	1
	قابلة للانفجار، ملهبة، قابلة	2

	للاشتعال	
	ضارة، سامة، محدثة للسرطان، معدية	3
كمية النفايات	100طن وأقل أو يساوي 1000طن	2
	1000طن وأول أو يساوي 5000طن	2.5
	أكثر من 5000طن	3

المصدر: المديرية العامة للضرائب، 2020، الجباية البيئية، https://www.mfdgi.gov.dz/ar/

من خلال ما سبق ذكره في الجداول، يتبين لنا أنه أولا يتم تحديد المبلغ الوحدوي على حسب طبيعة التصريح، ثم يتم ضربه في المعامل المضاعف على حسب المعايير المحددة وفق الجدول رقم 02 والتي تشمل كل من أهمية النشاط، نوع النفايات وكمية النفايات.

-الرسم على المنتوجات البترولية: يطبّق الرسم على المنتوجات البترولية والمماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية، وفق المادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، وهذا وفقا للمعدلات الآتية:

الجدول رقم (03): الرسم على المنتجات البترولية

تعيين المواد	الرسم بالدينار الجزائري/هكتولتر
البنزين الممتاز	1.600دج
البنزين العادي	1.700دج
البنزين الخالي من الرصاص	1.700ج
غاز أويل	900دج
غاز البترول المميع الوقود	1دج

المصدر: المادة 28 مكرر من قانون الرسوم على رقم الأعمال، طبعة سنة 2023

- **الرسم على الوقود:** يُطبق الرسم على الوقود على البنزين الممتاز / العادي بالرصاص والغاز أويل، ويحدد هذا الرسم كالتالي:(المديرية العامة للضرائب، 2020)

الجدول رقم (04): الرسم على الوقود

البنزين العادي / بالرصاص / الممتاز	0.10 دج بالنسبة / لتر
الغاز أويل	0.30 دج / لتر

المصدر: المديرية العامة للضرائب، 2020، الجباية البيئية، https://www.mfdgi.gov.dz/ar/

يقطع هذا الرسم ويتم دفعه، أما بخصوص الناتج فيتم توزيعه كالتالي:

50% بالنسبة للصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة

50% بالنسبة للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث

نلاحظ من خلال توزيع حصيلة الرسم، أن الرسم كله ينقسم على الصناديق الهادفة إلى حماية البيئة وجعلها نظيفة في حين حصيلة الدولة صفر من هذا الرسم، وهنا يظهر الهدف واضحا تماما من أن الرسم البيئي يهدف للمحافظة على البيئة بدوره الأول والأساسي.

- **الرسم على الأطر المطاطية الجديدة:** جاء هذا الرسم بموجب المادة 54 من قانون المالية لسنة 2019، ويطبق فقط على الأطر المطاطية المستوردة كالتالي:(المديرية العامة للضرائب، 2020)

- 750 دج بالنسبة لكل إطار مخصص للسيارات الثقيلة.

- 450 دج بالنسبة لكل إطار مخصص للسيارات الخفيفة

- **الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم:** جاء هذا الرسم بموجب المادة 93 من قانون المالية لسنة 2020، وهو رسم يطبق على هو رسم يطبق على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة، يحدد هذا الرسم بـ 37.000 د. ج عن كل طن. (المديرية العامة للضرائب، 2020)

-**الرسوم التكميلية:** يؤسس رسمين تكميليين : يؤسس رسم تكميلي على المياه المستعملة الصناعية و رسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بناءا على حجم أو كمية المرفوضات والكمية المنبعثة عن النشاط التي تتجاوز حدود القيم، و يحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المبلغ الأساسي السنوي المحدد بموجب أحكام المادة 117 من

القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1991 و المتضمن قانون المالية لسنة 1992، المعدلة و المتممة، و من المعامل المضاعف الذي يتراوح بين 1 و 5، حسب معدل تجاوز القيم المحددة(المديرية العامة للضرائب، 2020)

والذي سبق تم توضيحه في كل من الجدول رقم 01 وقم 02، السابقين في أول رسم قمنا بتوضيحه وهو الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة للبيئة.

- **الرسم على الأكياس البلاستيكية:** يحدد مبلغ هذا الرسم بـ: 200 دج للكيلوغرام ويطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنّعة محليا حسب نص المادة 94 من قانون المالية لسنة 2020. ويخصص حاصل هذا الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

- **رسم التطهير:** هو رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية يطبق على كل الملكيات المبنية باسم المستأجر أو صاحب الانتفاع. يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية، ويحدد وفق المادة 263 –مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة كالتالي:

2.000دج عن كل محل ذي استعمال سكني

10.000دج عن كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه

18.000دج عن كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات

80.000دج عل كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ينتج كميات من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكورة سالفا.

2.4 الضرائب والرسوم التحفيزية:

يمكن استخلاصها في الرسوم التالية:

- **الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطرة:** وجاء هذا الرسم بموجب المادة 89 من قانون المالية سنة 2020، ويحدد هذا الرسم بقيمة 30.000دج لكل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة.

هنا نلاحظ أن المشرع قام بوضع رسم بهدف تحفيز الملوث على عدم تخزين النفايات ومباشرة التخلص منها بسرعة.

- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالمستشفيات:

يحدد هذا الرسم بقيمة 60.000دج / للطن عن مقدار النفايات المخزنة بالنسبة للمستشفيات، وهذا وفق المادة 90 من قانون المالية لسنة 2020.

5. دراسة تجارب دولية (سويسرا، اليابان)

1.5 عرض تجربة سويسرا:

تعد سويسرا من بين الدول التي تتمتع ببيئة نظيفة، وقد انتهجت سويسرا كغيرها الضرائب البيئية كآلية لمكافحة التلوث البيئي والحد منه والحفاظ على بيئة نظيفة، وحث الملوثين على انتهاج أسلوب آخر في إطار المحافظة على البيئة.

أولا: الضرائب على المركبات العضوية المتطايرة

في سنة 2000 فرضت الحكومة الفدرالية السويسرية ضريبة على المركبات العضوية المتطايرة (يرمز لها برمز VOC وهي مواد كيميائية عضوية ذات ضغط بخاري عالي بحيث تتبخر بكمية كبيرة وتدخل الغلاف الجوي تحت الظروف العادية. هناك مدى واسع من المواد المبنية على الكربون تكون متطايرة منها الألدهيدات والكيتونات والهيدروكربونات)، بقيمة 2 فرنك سويسري لكل كيلوغرام، وترتفع إلى 3فرنك سويسري لكل كيلوغرام عام 2003، وبفضل إتباع سياسة فرض الضرائب البيئية انخفض الانبعاث الناتج عن هذه المركبات بنسب ة12% خلال الفترة 1998-2001، أما في الفترة 2001-2004 عند تطبيق الضريبة بشكل كامل انخفض الانبعاث ليصل إلى نسبة 25%، (OECD, 2010, p. 82) ومنه نلاحظ أن تطبيق هذه الضريبة أدى إلى انخفاض الانبعاث الضار الناتج عن تلك المركبات.

ثانيا: الضرائب على السيارات

بالنسبة للمركبات (السيارات) التجارية الخفيفة التي لا يتجاوز وزن الوحدة فيها 166 كجم وسيارات الركوب، يفرض المكتب الاتحادي للجمارك وأمن الحدود ضريبة على السيارات بمعدل 4% من قيمة السيارة، كما يخضع استيراد السيارات إلى الأراضي السويسرية بالإضافة إلى تسليم واستخدام السيارات المصنعة في سويسرا للضريبة. (OFDF, Impôt sur les véhicules, 2023)

كما ثبت أنه يتم إعادة توزيع عائدات الضرائب البيئية على السكان في سويسرا، باعتبار أن الضرائب البيئية ليست ضرائب عامة، فقد بلغ المبلغ المعاد توزيعه على السكان خلال سنة 2021 وصل إلى 639 مليون فرنك من ضريبة ثاني أكسيد الكربون، و مبلغ 114 مليون فرنك من ضريبة المركبات العضوية المتطايرة، أي ما يمثل مبلغ 753 مليون فرنك سويسري، ما يعادل مبلغ 87.000 فرنك لكل شخص مؤمن عليه، حيث يتم التوزيع من خلال شركات التأمين (لأن شركات التأمين لديها ملفات عناوين جميع سكان سويسرا)، الصحي باعتبار أن التأمين أساسي و إلزامي في سويسرا.(OFEV, 2021)

1فرنك يعادل ما قيمته 140دج، حاليا مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ في كل فترة.

ثالثا: ضريبة ثاني أكسيد الكربون

وهي ضريبة تحفيزية بهدف تقليل استهلاك عوامل الطاقة وبالتالي انبعاث ثاني أكسيد الكربون وتفرض على (زيت التدفئة، الغاز الطبيعي، الفحم، وأنواع الوقود الأخرى)، المستخدمة للحصول على الحرارة أو لتوليد الضوء أو لإنتاج الكهرباء في المنشآت الحرارية أو لتشغيل منشآت اقتران القوة الحرارية، ويمكن إعفاء الشركات من هذه الضريبة عند الطلب وهي الشركات التي تلتزم بالحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، (OFDF, Taxe sur le CO_2, 2023)

من هنا نلاحظ أن سويسرا تقوم بفرض ضرائب على كل تلوث مهما كان سببه، بغرض الحد منه، والحد من آثاره السلبية، والحث على التقليل من السلوك الضار على البيئة.

رابعا: الضرائب على النفايات

نص قانون حماية البيئة على أن إدارة نفايات البلدية يجب أن تمول وفقًا لمبدأ الملوث الدافع، للبلديات؛ل ضريبة أكياس القمامة في عام 1975 وهي مطبقة الآن في 90٪ من البلديات. ومع ذلك، توضح نفايات البلدية الصعوبات التي تواجهها سويسرا في الحد من تأثير الاستهلاك على البيئة، حيث توقف طمر النفايات (بعد الحظر المفروض على دفن النفايات القابلة للاحتراق) وزادت معدلات إعادة التدوير مع إدخال الرسوم. ومع ذلك، فشل هذا النظام المشترك في تقليل إنتاج النفايات البلدية للفرد، والذي استمر في الارتفاع منذ عام 1975 ولا يزال أعلى بكثير من متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلى ذلك يجب زيادة الحوافز لتقليل النفايات (عن طريق زيادة، على سبيل المثال، ضريبة أكياس القمامة) مع إدارة مخاطر الإغراق غير القانوني.

ويمكن تفسير الصعوبات في الحد من إنتاج نفايات البلدية جزئيًا بالحصة الكبيرة والمستقرة التي يشغلها الحرق، وهي تقنية تتطلب الكثير، بالإضافة إلى كونها أقل إيكولوجية، وقد استفاد بناء 30 محرقة لنفايات البلدية من الدعم المالي العام. ومع ذلك، يجب تمويل تشغيلها وصيانتها ذاتيًا من خلال: (1) الإيرادات من ضريبة أكياس القمامة للبلديات؛ (2) الرسوم المفروضة على المخلفات الصناعية(OCDE, 2017, p. 127)

إلى ما تم التطرق إليه سابقا من ضرائب ورسوم، إلا أنه توجد ضرائب ورسوم أخرى مثل: الضريبة على تغليف المشروبات الزجاجية مثل الشاي وسبب فرض هذه الضريبة يعود إلى التخلص من العبوات الزجاجية وإعادة تدويرها، وكذا الضريبة على الزيوت المعدنية، والضريبة على النقل الجوي والتي تفرض على المطارات بسبب الضوضاء التي تسببها الطائرات حيث توزع عوائدها على شكل تعويضات للسكان المحليين.

2.5 عرض تجربة اليابان:

تعد اليابان من أكبر الدول الاقتصادية في العالم، وفي المقابل تعتبر من أكثر الدول انبعاثا لغازات الاحتباس الحراري وهو ما أدى بها إلى تبني سياسة جبائية للحد من التلوث البيئي وفيما يلي نذكر نظام الضرائب المرتبط بالبيئة في اليابان:

الجدول رقم (05): ضريبة الطاقة

	موضوع الضريبة	معدل الضريبة	كيفية إنفاق الإيرادات الضريبية
ضريبة البنزين	زيت متطاير	48،6 ين ياباني/اللتر	المالية العامة
ضريبة البنزين المحلية		5،2 ين ياباني/ اللتر	المالية العامة (ممنوحة بالكامل كصندوق عام للولايات والمدن المحددة والبلديات)
ضريبة النفط والغاز	النفط والغاز للسيارة	17،5ين ياباني/اللتر	المالية العامة (يمنح نصف عائدات الضرائب كصندوق عام للولايات، محددا المدن والبلديات)
ضريبة توصيل زيت الديزل	زيت الديزل	32،1 ين ياباني/ اللتر	المالية العامة
ضريبة وقود الطائرات	وقود الطائرات	18 ين ياباني/ اللتر	صيانة الطيران (2/9 من عائدات الضرائب يتم منحها كتكلفة لتدابير الطيران في المدن والولايات المتعلقة بالطيران)
ضريبة البترول والفحم	النفط الخام والمنتجات البترولية والغازية والهي	النفط الخام والمنتجات البترولية 2،040ين ياباني/	تدابير إمدادات الوقود المستمرة:

	دروكربونات والفحم	كيلو لتر غاز بترولي مسال وغاز طبيعي مسال 1،080 ين ياباني/ طن الفحم: 700 ين ياباني/ طن	تدابير مثل تطوير وتخزين النفط والغاز الطبيعي من اجل ضمان إمدادات مستقرة وغير مكلفة من النفط والغاز الطبيعي القابل للاشتعال تدابير تطوير هيكل الطلب على الطاقة: تدابير مثل توفير الطاقة، والطاقة المتجددة، الحد من انبعاث CO^2ومن اجل بناء هيكل طاقة مستقرة بما يتناسب مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية من الداخل والخارج.
حكم خاص للضريبة من اجل التخفيف من أثار تغير المناخ	يضاف إلى معدل الضريبة حسب كمية الانبعاث من CO^2 ساري من أكتوبر 2012 وزاد في الضريبة معدل تدريجيا على مدى ثلاث سنوات ونصف	النفط الخام والمنتجات البترولية 760 ين ياباني/ كيلولتر غاز بترولي مسال وغاز طبيعي مسال 780 ين ياباني/ طن الفحم: 670 ين ياباني/ كيلو لتر	
ضريبة تعزيز تنمية الطاقة الكهربائية	بيع الكهرباء	375 ين ياباني/1000 كيلو واط ساعة	التدابير لتوفير الموقع: الشركة الفرعية تمنح وفقا لأحكام قانون تطوير المناطق المجاورة لمرافق توليد الطاقة الكهربائية، وتدابير مالية للامان في المنطقة المحيطة بمرافق توليد الطاقة وتدابير مالية للمساهمة في تركيب المرافق المستخدمة لتوليد الطاقة الأخرى وتشغيلها بصورة سلسة.

			التدابير لاستخدام الطاقة: تدابير مالية لتعزيز استخدام المرافق لتوليد الطاقة، لضمان السلامة وتسهيل إمداد الكهرباء عن طريق منشات توليد الطاقة.

المصدر: environment-related tax system in japan, 2012, https://www.env.go.jp/content/900453361.pdf

الجدول رقم (06): ضريبة السيارات

ضريبة وزن السيارة	السيارات		المالية العامة (يمنح 407/1000 من حصيلة الضرائب كصندوق عام للمدن) يتم إصدار جزء من الإيرادات الضريبية كمصاريف تعويض عن الأضرار الصحية المرتبطة بالتلوث.
رسوم السيارات	السيارات	مثال: سيارات الركاب والخاصة إجمالي الانبعاثات1،5-2 لتر 39500ين ياباني سنويا	المالية العامة
رسوم المركبات الخفيفة	المركبات الخفيفة	مثال: مركبة خفيفة الخفيف وسيارة خاصة 7200 ين ياباني/ السنة	المالية العامة

رسم اقتناء السيارات	السيارات	سيارة خاصة: 5% من سعر الشراء سيارة للأعمال والمركبات الخفيفة: 3% من سعر الشراء	المالية العامة

المصدر: environment-related tax system in japan, 2012, https://www.env.go.jp/content/900453361.pdf

6. خاتمة:

يعتبر التلوث البيئي احد اكبر المشاكل التي تعاني منها جميع دول العالم ونظرا لما له من آثار سواء آثار اقتصادية، اجتماعية، و صحية هذا ما دفع بالعديد من الدول إلى ضرورة إيجاد آليات للحد منه وحماية البيئة وهو ما أدى بدوره إلى ظهور الجباية البيئية حيث تعتبر أهم هذه الآليات التي تهدف إلى حماية البيئة من جميع أشكال التلوث، والجزائر كغيرها من البلدان التي قامت بإتباع هذه السياسة كآلية لمعالجة التلوث البيئي والحد منه، وذلك بفرض مجموعة من الضرائب والرسوم حيث تم تناولها في ورقتنا البحثية، إضافة إلى ذلك تناولنا تجارب بعض الدول فيما يخص الجباية البيئية وهي سويسرا واليابان حيث قمنا بعرض مختلف الضرائب والرسوم البيئية التي تفرضها الدولة للحد من التلوث البيئي، حيث تعتبر هذه الدول من بين التجارب الناجحة في الجباية البيئية.

النتائج:

- ✓ تعتبر ظاهر التلوث البيئي ظاهرة عالمية خطيرة تسعى الدول إلى الحد منها بشتى الطرق الممكنة والمستعجلة، نظرا لكون آثار هذه الظاهرة ضارة وتتفاقم بشكل سريع.
- ✓ تعتبر الجباية البيئية من أهم الأدوات المستخدمة للحد من التلوث البيئي والمحافظة على البيئة
- ✓ الجباية البيئية إضافة إلى كونها تساهم في الحد من التلوث البيئي تعتبر أيضا مصادر تمويلية إضافية.
- ✓ تخصص إيرادات الجباية البيئية في الجزائر لفائدة الصناديق المتعلقة بحماية البيئة، وهو ما يظهر أن الهدف من الرسم البيئي هو حماية البيئة وهذا استثناء لقاعدة التخصيص في المالية العامة للدولة، التي تقضي بأنه لا يجوز آن يخصص إيراد معين لنفقة معينة.
- ✓ تختلف الضرائب والرسوم المفروضة لحماية البيئة من دولة إلى أخرى وهذا نظرا لاختلاف خصوصية كل دولة.

- ✓ تبنت سويسرا واليابان سياسة الجباية البيئية كآلية للحد من التلوث البيئي، منتهجة في ذلك المبدأ العالمي 'الملوث الدافع'
- ✓ نجاح دولتي سويسرا واليابان من مكافحة التلوث البيئي والحد منه عن طريق فرض الضرائب والرسوم البيئية، وظهر هذه النجاح من خلال الواقع الذي نشهده.

التوصيات:

- تفعيل التعاون الدولي في مجال حماية البيئة أكثر.
- محاولة الدولة الجزائرية منح تحفيزات جبائية أكثر في الحوافز الدافعة للحفاظ على البيئة.
- نشر التوعية بين الأفراد والمؤسسات بأهمية الحفاظ على البيئة، خصوصا المؤسسات إذ لا بد من حثهم على انتهاج سلوك أقل ضررا للبيئة.

ضرورة التنسيق بين البلدان في مجال البيئة والحفاظ عليها، وتقديم مختلف الدعم

7. قائمة المراجع:

1. المديرية العامة للضرائب. (2020). الجباية البيئية. تاريخ الاستطلاع 04 01, 2023، من المديرية العامة للضرائب:

https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-05-29-13-06-51/148-2014-07-17-14-20-39/404-2014-05-28-14-21-11

2. OCDE. (2017). Examens environnementaux de l'OCDE: Suisse .FRANCE.
3. OECD. (2010). Taxation, Innovation and the Environment.PARIS.FRANCE.
4. OFDF. (2023). Impôt sur les véhicules. Consulté le 02 18, 2023, sur office fédéral de la douane et de la sécurité des frontières OFDF: https://www.bazg.admin.ch/bazg/fr/home/informationen-firmen/territoire-suisse/automobilsteuer.html
5. OFDF. (2023). Taxe sur le CO_2. Consulté le 02 18, 2023, sur Office fédéral de la douane et de la sécurité des frotières OFDF: https://www.bazg.admin.ch/bazg/fr/home/informationen-firmen/territoire-suisse/lenkungsabgabe-auf-co2.html

6. OFEV, o. f. (2021). Taxes environnementales: Pourquoi est-ce que vous recevez 87.00 francs? Consulté le 02 18, 2023, sur office fédéral de l'environnement OFEV: https://www.bafu.admin.ch/bafu/fr/home/themes/climat/info-specialistes/mesures-reduction/taxe-co2/redistribution/pourquoi-est-ce-que-vous-recevez-87.00-francs.html

7. عبد الصبور الدلجاوي أحمد. (2018). دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث. مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية السياسية ، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد02، العدد04.

8. مطبوش الحاج. (2019). الجباية الخضراء كآلية قانونية للتأهيل البيئي للمنشئات المصنفة في الجزائر. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة بان خلدون، تيارت، المجلد09، العدد01.

9. بوحبيلة الهام. (2022). دور تكنولوجيات الإنتاج الأنظف في حماية البيئة من التلوث. مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، المجلد 16،العدد01.

10. بلعزوق بلال، و نعيمة عمارة. (2022). التلوث البيئي بالنفايات المنزلية وما شابهها في التشريع الجزائري وانعكاساته على تحقيق الأمن البيئي. مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد 07،العدد01.

11. نويران ثامر علي. (2017). السياسات الاقتصادية الخاصة بمواجهة التلوث البيئي. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد06، العدد01.

12. قاسم حسناء. (2021). السياسة الجبائية و دورها في الحد من مشكلات التلوث البيئي – دراسة تجارب دولية بالإشارة إلى حالة الجزائر . كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،قسم العلوم المالية و المحاسبة،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف - الجزائر.

13. لمليكشي حياة. (2021). الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة في القانون الجزائري. مجلة الدراسات القانونية ، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد07، العدد02.

14. عماري سناء. (2018). الجباية البيئية آلية لضمان حماية البيئة . مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة جامعة الوادي،المجلد 03، العدد01.

15. مصباححراق. (2014). الجباية البيئية – عرض تجارب دولية. مجلة الدراسات المالية المحاسبية و الادارية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، المجلد01، العدد01.

16. خضير البياتيك ياس. (2019). دور الإعلام البيئي في تعميق الوعي الاجتماعي لمواجهة التلوث البيئي : دراسة ميدانية. المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام ، جامعة عمار ثليجي، الأغواط،المجلد02، العدد02.